

Distr.: Limited
18 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بابوا غينيا الجديدة: مشروع قرار

مسألة كاليديونيا الجديدة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة كاليديونيا الجديدة،

وقد درست الفصل المتعلق بكاليديونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٣^(١)،
وإذ تعيد تأكيد حق الشعوب في تقرير المصير على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،

وإذ تلاحظ أهمية التدابير الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في كاليديونيا الجديدة، بالتعاون مع جميع قطاعات السكان، من أجل تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، بما فيها التدابير المتخذة في مجال حماية البيئة والإجراءات المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها، بهدف تهيئة إطار لتقدم الإقليم سلمياً نحو تقرير المصير،

(١) سيصدر بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/68/23)، الفصل [...].



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تلاحظ أيضا، في هذا السياق، أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة وكذلك الحوار المستمر بين الأطراف المعنية في كاليديونيا الجديدة في التحضير لعملية تقرير المصير لكاليديونيا الجديدة،

وإذ تحيط علما بتقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن حالة شعب الكانك في كاليديونيا الجديدة، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة، المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١^(٢)، عقب الزيارة التي قام بها إلى الإقليم في شهر شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تكثيف الاتصالات بين كاليديونيا الجديدة والبلدان المجاورة في منطقة جنوب المحيط الهادئ،

وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى استنتاجات مؤتمر القمة الثامن عشر لقادة مجموعة الطليعة الميلانيزية، الذي عقد في سوا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، وبخاصة التوصيات المتعلقة برصد اتفاق نوميا^(٣) وتقييمه سنويا،

وإذ ترحب بتبادل الرسائل بين إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة مجموعة الطليعة الميلانيزية بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بكاليديونيا الجديدة،

١ - تدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل لتهيئة إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية لتقرير المصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة وتصون حقوق جميع قطاعات السكان، وفقا لنص وروح اتفاق نوميا^(٣) الذي يقوم على مبدأ أن لسكان كاليديونيا الجديدة الحق في اختيار الطريقة التي يتحكمون بها في مصيرهم؛

٢ - تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها بروح من التآلف، في إطار اتفاق نوميا، لصالح شعب كاليديونيا الجديدة بأسره، وترحب مرة أخرى في هذا السياق بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه بالإجماع في باريس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن نقل السلطات إلى كاليديونيا الجديدة في عام ٢٠٠٩؛

٣ - تلاحظ أن الاجتماع العاشر للجنة موقعي اتفاق نوميا، المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قد أقر برنامج العمل لعام ٢٠١٣ الذي قدمته اللجنة التوجيهية المعنية بمستقبل مؤسسات كاليديونيا الجديدة والذي يشمل السلطات السيادية والإطار القانوني للمرحلة الختامية من اتفاق نوميا، وطلب البعثة المكلفة بالنظر في مستقبل مؤسسات

(٢) A/HRC/18/35/Add.6، المرفق.

(٣) A/AC.109/2114، المرفق.

كاليدونيا الجديدة أن تضع نماذج محاكاة لشتى الفرضيات الرئيسية لمستقبل مؤسسات كاليدونيا الجديدة وخريطة لممارسة السلطات السيادية وفقا للخيارات الرئيسية التي يمكن توحيها تبعا لنتائج الاستفتاء المعقود عملا باتفاق نومييا؛

٤ - **تلاحظ أيضا** أنه خلال الاجتماع العاشر للجنة موقعي اتفاق نومييا، المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعرب المشاركون عن الحاجة إلى أن تقدم الدولة القائمة بالإدارة دعما أكبر، لا سيما في المجالات الأساسية وذات الطابع التقني العالي، ولهذا الغاية، أنشئت لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات؛

٥ - **تلاحظ كذلك** أن لجنة موقعي اتفاق نومييا قامت، في اجتماعها العاشر، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) قررت إنشاء فريق عامل داخل اللجنة التوجيهية لتقييم التقدم المحرز في إطار اتفاق نومييا، من أجل التفكير في سبل التوفيق بين إعادة التوازن بين المقاطعات، والتنمية الاقتصادية، ومستويات الهياكل الأساسية، والتوزيع الجغرافي للسكان، وتقديم نتائج مداورات الفريق العامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

(ب) رحبت باختتام التحليل والمناقشة المتعلقة بوضع إطار استراتيجي صناعي وبصناعة النيكل خلال اجتماع اللجنة الاستراتيجية الصناعية المعقود في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛

(ج) لاحظت القلق المعرب عنه إزاء المشاكل الأمنية في الإقليم، وأحاطت علما بتعهد الدولة القائمة بالإدارة بالتركيز على ضمان الحضور الكافي لقوات الأمن العمومي، وتعزيز توظيف أبناء كاليدونيا الجديدة ودعم مبادرات مؤسسات الإقليم فيما يتعلق بمنع الجريمة وتحقيق الوثام الاجتماعي؛

(د) حثت كافة الأطراف ذات المصلحة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم المتعلق ببرنامج "أطر المستقبل"، بغية تصحيح الاختلالات الجغرافية وإجراء تحول استراتيجي يرمي إلى ضمان التدريب للمء الوظائف التي يتم إحداثها نتيجة نقل السلطات، وكذلك الوظائف العليا في القطاع الخاص؛

٦ - **تخطط علما** بقرار عرض وتنفيذ تدابير ملموسة، في عام ٢٠١٣، لضمان إحراز تقدم ملموس في تمثيل أبناء كاليدونيا الجديدة، وبخاصة الكاناك، في أداء الوظائف السيادية في الوظيفة العمومية؛

٧ - **تخطيط علما أيضا** بالمعلومات المقدمة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في كويتو من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو، والتي تفيد بأن التحضيرات للاستفتاء بشأن تقرير المصير المزمع إجراؤه في الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨ جارية على قدم وساق من خلال إنجاز ومراجعة القوائم الانتخابية التي تشكل هيئات ناخبة خاصة؛

٨ - **تلاحظ في هذا الصدد**، الشاغل الذي أعرب عنه أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المشاركون في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن المشاكل التي اعترضت مؤخرا عملية المراجعة الانتخابية؛

٩ - **تؤكد من جديد قرارها ١٢٥/٦٧** المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي قامت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، بالتأكيد مجددا على أنه ما دامت الجمعية العامة نفسها لم تقرر أن إقليما ما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد حقق الحكم الذاتي بالكامل وفقا لأحكام الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، فإن على الدولة المعنية القائمة بالإدارة أن تواصل إرسال المعلومات المتعلقة بهذا الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق؛

١٠ - **تذكر باستمرار الشواغل التي أعرب عنها شعب الكاناك** بشأن نقص تمثيله في الهيئات الحكومية والاجتماعية للإقليم، وتدفق الهجرة المتواصل وأثر التعدين على البيئة؛

١١ - **تذكر أيضا** بما ورد في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية^(٢) عن حالة شعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة من ملاحظات وتوصيات قدمت في ضوء المعايير الدولية المتصلة بالموضوع من أجل المساعدة في الجهود المبذولة حاليا للنهوض بحقوق شعب الكاناك في سياق تنفيذ اتفاق نومييا وعملية إنهاء الاستعمار التي تدعمها الأمم المتحدة

١٢ - **تخطط علما** بالمساعدة المالية المقدمة من حكومة فرنسا إلى الإقليم في مجالات من قبيل الصحة والتعليم ودفع مرتبات الموظفين العموميين وتمويل المشاريع الإنمائية؛

١٣ - **تخطط علما أيضا** بالمبادرات الإيجابية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية في كاليدونيا الجديدة، بما فيها عملية "زونيكو" التي ترمي إلى رسم خرائط للموارد البحرية داخل المنطقة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة وإلى تقييم تلك الموارد؛

١٤ - **ترحب بالتعاون** فيما بين أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا بشأن مراقبة مناطق صيد الأسماك، وفقا للطلبات التي أعربت عنها فرنسا خلال مؤتمرات القمة المتعاقبة لفرنسا وأوقيانوسيا؛

- ١٥ - تشير إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا التي تنص على إمكانية أن تصبح كاليديونيا الجديدة عضوا أو عضوا منتسبا في منظمات دولية معينة، وتلاحظ مواصلة تقوية الروابط بين كاليديونيا الجديدة وكل من الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي؛
- ١٦ - **تحيط علما** بالزيارة الثانية التي قامت البعثة الوزارية الرفيعة المستوى لمجموعة الطليعة الميلانيزية إلى كاليديونيا الجديدة، من ١٣ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢؛
- ١٧ - **ترحب** بقرار مجموعة الطليعة الميلانيزية تعيين جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني رئيسة تالية للمجموعة وافتتاح وحدة للجبهة في مقر أمانة مجموعة الطليعة الميلانيزية ببورت فيلا؛
- ١٨ - **تنوه** بمساهمة مركز جان - ماري تجيباو الثقافي في حماية ثقافة الكانكا الأصلية في كاليديونيا الجديدة؛
- ١٩ - **ترحب** بموقف التعاون الذي تبديه الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليديونيا الجديدة، وفيما يتعلق بطموحاتها الاقتصادية والسياسية وتوسيع مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية؛
- ٢٠ - **ترحب أيضا** بتعيين أول مندوب لكاليديونيا الجديدة في السفارة الفرنسية بنيوزيلندا، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفقا للاتفاقية المتعلقة باستضافة مندوبي كاليديونيا الجديدة في البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ، الموقعة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛
- ٢١ - **ترحب كذلك** بالإجراءات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة للاستمرار في إحالة المعلومات على النحو المطلوب بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة إلى الأمين العام؛
- ٢٢ - **تلاحظ** أن موقعي اتفاق نومييا قد اتف-قوا على توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرر؛
- ٢٣ - **تقرر** أن تبقي قيد النظر المستمر العملية الجارية في كاليديونيا الجديدة نتيجة التوقيع على اتفاق نومييا؛
- ٢٤ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة إقليم كاليديونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.